

جواهر القنادك

خير الزاد في الأشرار

سما لنا الكرام طيب الله ثراهم

جمعها ورتبها وزاد على بعض القنادك

الشيخ عبد الكريم المدرس

بالخبرة القادرة والامام والخطيب

بالمجمع الاحمدى في بغداد المحمدية

الجزء الاول

١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ ميلادية

طبع في (بغداد)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص العلماء بالمراتب العلية ووفقهم للتفقه في الدين والسلوك في المسالك
المرضية والصلوة والسلام على سيدنا ومولانا محمد امام الانبياء والمرسلين وخير
البرية وعلى آله واصحابه واتباعه اولى الطباع السليمة والنفوس الزكية ...
وبعد فلما رُسيت خيرات الصفات هي الصدقة الجارية الابدية ومن اهمها علم احكام
الدين المأخوذة من السنن السنية والآيات الالهية ووجدت لاسلافنا الكرام
واساتذتنا الاجمار من علماء الاراد بمضامين الرسائل العالمة والفتاوى العلية التي
تليق بان تكتب بالسطور الذهبية بادرت الى جمعها وترتيبها حسب ابواب الفقه
عند الشافعية داررجهت فيها ما اوجبته الحوادث الوقتية مبينا في اواخرها
اسماء اصحابها بالعبارة الجليلة وقدمت عليها مقدمة مأخوذة من رسالته تذكرة الابرار
للعالم الرباني الشيخ ابراهيم القلاني المأخوذة من الفوائد المدنية للشيخ محمد بن سليمان
الكردي المدني قاض على ارواحهم البركات الالهية وسميتها المقدمة في فتاوى
علماء كرام والله اسئل التفع بها الى ولداي اخواني يوم لقائنا الاخرة
انه هو السميع المجيب .

مقدمة قال العالم الرباني الشيخ ابراهيم القلاني بعد مقدمته رسالته (الباب الاول
في الاصطلاحات) قال شيخنا في الفوائد والعقود اعلم ان الشيخ ابن حجر
احد الهيئتين رحمه الله اذا قال شيخنا يريد به شيخ الاسلام ابي حنيفة زكريا الانصاري
وان الشيخ محمد الخطيب يعبر عنه بشيخنا ايضا وان الشيخ محمد الرملى يعبر عنه بالشيخ
واذا قالوا شارح او الشارح المحقق فمرادهم به الشيخ الجلال المحلى واذا قالوا
الامام فمرادهم به الشيخ عبد الملك امام الحرمين واذا قالوا القاضي فمرادهم به القاضي
حسين وكذا قال الشيخ محمد الرملى افتى به الوالد مثلا فمراده به ابو الشهاب
احمد الرملى ويعبر عنه الخطيب بشيخي والشيخ ابن حجر يعبر عنه بالبعض كما عرفت به
عن غيره واذا قالوا شارح اى بالتسكير فمرادهم به واحد من شراح المنهاج
وغيره واذا قالوا كمال بعضهم او كما اقتضاه كلامهم او نحو ذلك بذكر كما فتارة
يصرون باعتماده وتارة يصرون بضعفه فالامر واضح وان اطلقوا ذلك فهو ايضا
مفهوم وشمله في ذلك التفصيل لكن الاستدراكية وقد يجمعون بين كما ولكن
فالمنقول عن الشيخ ابن حجر ترجيح ما بعد كما واذا قالوا على ما اقتضاه كلامهم او على
ما قاله فلان بذكر على او قالوا او هذا كلام فلان فهذه صيغة تبرز كالمصنوع
ثم تارة يرجمونه وهو قليل وتارة يضعفونه وهو كثير فيكون مقابله هو المقيد ان كان
وتارة يطلقون ذلك فجري غير واحد من المشايخ على انه ضعيف والمقدم ما في مقابله ايضا
اي ان كان لا سبق انتهى وقال الشيخ محمد باقشير تتبع كلام الشيخ ابن حجر فاذا قال

لما يتعلق بها
في مقدمة علمنا

بقوا
الفتاوى
او خير
الزاد في
الارشاد
ص

(على المقعد) مثلا فهو الأظهر من القولين أو الأقوال وإذا قال على الأوجه مثلا فهو الأصح من الوجهين أو الأوجه انتهى وقال السيد عمر في الحاشية وإذا قالوا الذي يظهر مثلا أي بذكر الظهور فهو بحث لهم انتهى وقال الشيخ ابن حجر في رسالته في الوصية بالسهم المقدس البحث ما يفهم فيها وأضحى من الكلام العام للأصحاب المنقول عن صاحب المذهب انتهى وقال السيد عمر في فتاويه البحث هو الذي استنبطه الباحث من نصوص الإمام وقواعد الكلبيين قال شيخنا وعلى كلا التعريفين لا يكون البحث خارجا عن مذهب الإمام وقول بعضهم في بعض مسائل الأبحاث لم نرفيه نقلا يريد به نقلا خاصا فقد قال إمام الحرمين لا تكاد توجد مسألة من مسائل الأبحاث خارجة عن المذهب من كل الوجه انتهى قال السيد عمر في الحاشية في الطهارة يقع كثيرا أنهم يقولون في الأبحاث المتأخرين (وهو محتمل) فإن ضبطوه بفتح اليم الثاني فهو مشعر بالترجيح لأنه بمعنى قريب وإن ضبطوه بالكس فلا يشعر به لأنه بمعنى ذوات احتمال أي قابل للحمل والتأويل فإن لم يضبطوه بشيء منها فلا بد أن تراجع كتب المتأخرين عنهم حتى تكشف حقيقة الحال انتهى وأقول والذي يظهر أن هذا إذا لم يقع بعد أسباب الترجيح كلفظ كما مثلا أما إذا وقع بعدها فبمعنى الفتح كما إذا وقع بعد أسباب الضعيف بمعنى الكسر انتهى قال شيخنا الاختيار هو الذي استنبطه المختار من الأدلة الأصولية بالاجتهاد أي على القول بأنه يتجوز وهو الأصح من غير نقل له من صاحب المذهب فحينئذ يكون خارجا عن المذهب ولا يعول عليه وأما المختار الذي وقع للنووي في الروضة فهو بمعنى الأصح في المذهب لا بمعناه المصطلح انتهى ..

الباب الثاني في بيان الكتب المعتمدة قال الشيخ ابن حجر وغيره من المتأخرين قد جمع المحققون على أن الكتب المنقولة على الشيخين لا يعتمد بشيء منها إلا بعد كمال الفحص والتحرير حتى يغلب على الظن أنه البراجح في مذهب الشافعي ثم قالوا هذا في حكم لم يتعرض له الشبان أو أحدها فإن تعرض له فالدلي طبق عليه المحققون إن المعتمد ما انفقا عليه فإن اختلفا ولم يجد لها مرجح أي أو وجد ولكن على السواء فالمعتمد ما قاله النووي وإن وجد لاحدها دون الآخر فالمعتمد الترجيح انتهى وأما إذا اختلف كلام المتأخرين عنهما فقد قال شيخنا في الفوائد نقلا عن شيخه الشيخ سعيد سنبل ذهب علماء مصر أو أكثرهم إلى اعتماد ما قاله الشيخ محمد الرولى خصوصا في نهايته لأنها قرئت على المؤلف إلى آخرها في أربع مائة من العلماء فنقدوها وصححوها فبلغ صحتها إلى حد التواتر وذهب علماء حضرموت وأكثر اليمن والحجاز إلى أن المعتمد ما قاله الشيخ أحمد بن حجر في كتبه بل في تحفته لما فيها من إحاطة نصوص الإمام مع مزيد تنبج المؤلف فيها ولقراءتها عليه المحققون الذين لا يحصون كثرة ثم قال هذا ما كان في السالف عند علماء الحجاز ثم وردت علماء مصر إلى الحرمين وقرروا في دروسهم معتمد الشيخ الرولى إلى أن نشئ قوله فيها حتى صار من له إحاطة بقولها

سؤال هل تثبت اليد على شيء بمدة شرام لا الجواب وبإدلة التوثيق نعم تثبت اليد عليه بها بل بأقل منها
كما صرح به الشيخ ابن حجر في الفتاوى الكبرى والمنع والذين يجنبون يدك عليه كلامهم في صور ان الاعتبار بوضع اليد عليه
المنارعة ما لم يعم المدعى البينة بان اليد كانت له قبل فاضله المدعى عليه ان رغبه او قدره عليه ولم تقرأ المدعى عليه ان
اليد كانت للمدعى قبل اقامه المدعى البينة بذلك او اقر المدعى عليه بان اليد كانت للمدعى قبل فوجب على
المدعى عليه الرد والتسليم للمدعى فصار المدعى زائداً لان الاصل في اليد انها تدل على الملك فاذا انفردت في الزمن
السابق دلت على انفراد صاحبها فيه بالملك واذا ثبت فلا أصل ودوام ولا يعارضه وضع يد المدعى عليه حاله
المنارعة لان يده عارضتها يد المدعى وهي أقوى لا استقلالها بالملك في الزمن السابق فرجحت على يده
ثم اعلم ان اقرار المدعى عليه باليد للمدعى لم يكن اقراراً بالملكية ايضا لان اليد قد تكون مستحقة وقد لا فاذا
كانت قائمة اخذنا بان الظاهر الانصحاب واذا دلت ضمنت ولانها كذا في الانوار وهاشية
الحاج ابراهيم فعليه لو ادعى المدعى عليه المقر ان المستنازع فيه انتقل منه اليه بطريق شرعي واقام البينة
على ذلك قبلت دعواه وبينته لكن هذا التفصيل والحكم بالنظر الى الشق الثاني اعني اقرار المدعى عليه بان اليه
كانت للمدعى قبل مخالف لما قاله الشيخ في حقه من انه لو قال لخصمه كانت بيدك امس لم يكن اقراراً
باليد فضلاً عن الملك لان اليد قد تكون عارية بخلاف كانت ملكاً لك امس لانه صريح في الاقرار له به امس
فيؤاخذ به انتهى فعليه لا يترجح من يده الا بالبينة واذا وقع التعارض بين كلام الشيخ في التحفة
والفتاوى فالفتاوى بما في الفتاوى كما صرح به المولى القزويني فعلى الشيخ وقال وقد قال الشيخ
ابن حجر في شرح ريباجة العباب وفي الفتاوى في باب الدعوى ان فتاوى شخص مقدمة على تأليفه لانه
في الفتاوى يبين الراجح في المذهب وفي التأليف يبين الراجح عنده خلافاً لما نقله السيد ابو بكر
رحمته في اعانته نقلاً عن فتاوى المرحوم بكرم الله احمد الدبياطى من انه اذا وقع التعارض
بين كلام الشيخ في تحفته وفتاويه فالفتاوى بما في التحفة والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
محمد امين المحمدي الخ

سئل رحمه الله عن ولد كان شريكاً لأبيه في بستان فاراد ابيه ببيع حصته فاقترأ الابن بحصته له وانها
ملكه وصرح الاب بملكية البستان لنفسه ثم باعه واقتضه واخذ الثمن وبعد مدة ادعى الابن
ان اياه نذره قبل البيع بزمان حصته فهل تسمع هذه الدعوى ام لا
فاجاب رحمه الله بقوله قال المولى ابن حجر في التحفة ومن اقرب شيء لغيره حقيقة او حكماً كان ثبت
اقراره به وانما انكره ثم ادعاه لم تسمع دعواه الا ان يذكر انتقالاً لا مكناً من المقر له اليه لأن الاقرار
يسرى للمستقبل ايضا والام يمكن له كبير فائدة انتهى وذكر في باب الاقرار انه لا يقبل من المقر
الرجوع ولا تقبل بينة لانه مكذب ببينته فيفيد ذلك انه لا تسمع الدعوى من المقر لا عن نفسه
ولا عن غيره لانه منع عنه الدعوى والرجوع عن اقراره وامتنع منه اقامه البينة على من اقر له في
ما اقربه له بل يكون في دعواه لغيره التام لنفسه حقاً لذلك الغير بحيلولة بينه وبين ملكه باقراره
كأن من اقر له يد بدار ثم يعود فلا تسمع دعوى المقر لما اقربه مطلقاً لا عن نفسه ولا عن موليه
وعن موكله الا ان يذكر انتقالاً لا مكناً من المقر له اليه او الى من يدعى عنه : فالأب في مسئلتنا

لما كان اثبت باقراره الملك لمن اقر له فلو ادعى لنفسه لا تسع دعواه وان ادعى لغيره كابنه لزم البطل للحيولة
 باقراره بينه وبين ملكه فلا تسع الدعوى منه الا ان يذكر انتقالا مكنيا من المقر الى من يدعى عنه والله اعلم
 جلي زاده محمد اسعد رحمة الله تعالى

سئل عما اذا ادعى ان فلانا طلب منه ان يبعث اليه ثورا ليشتريه وانه ارسله ولم يشتره منه ولم يبعه اليه
 وادعى الآخر انه اشتراه منه فمن المصدق منهما فاجاب بقوله يصدق الرجل الاول بيمينه لانه منكر
 لأصل البيع دون من يدعى شرائه لما قال ابن حجر في التحفة في فصل اختلاف المتبايعين لو اذنت ان
 نكاحها ببلاد ولا شهود فتصدق بيمينها لان ذلك الكفار لأصل العقد ومن ثم يصدق منكر أصل نحو البيع
 وقال في آخر فصل اركان النكاح لواختلفا في أصل البيع صدق البائع في فواصله انتهى ويدل عليه
 ما في شرح الروض في صحيفة تسع واربعين من المجلد الرابع لوقال الداخل هو ملكي اشتريته منك و
 اقام كل منهما بينة فالداخل تقدم بينته لزيادة علمها بالانتقال ولا تنزع المال من يد الداخل قبل
 اقامته بينته لأنها ان كانت حاضرة فالتأخير الى اقامتها سهل فان قال هو غائبة (تنزع المال
 من يده فان اثبت ما يدعيه استرد انتهى ملخصا) فان قوله فان قال هو في مشعر بان الشور
 في صورة السؤال ينتزع من المدعي عليه ويرد للمدعي لانه اذا انتزع منه في ما اذا ادعى غيبوبة البينة
 ففي ما اذا اقر ببعدها اول فان قيل ينافي ما ذكره في الأنوار ولو اقام الخارج بينته انه ملكي
 غصبه من الداخل او أجرته او أودعته منه واما الداخل بينته انه ملكه فالخارج اول ولو لم تكن له بينة
 وبكل الداخل عن اليمين مشعر بان لو صلف الداخل في صورة عدم البينة لحكم له قلت الفرق
 بين المسئلتين واضح لان المدعي عليه اقر في مسئلتنا بانه اشتراه من المدعي كما في المسائل التي
 نقلناها بخلاف ما في الأنوار فان قلت قوله اشتريته منه لا يكونه اقرارا لما في الأنوار
 في صحيفة اربعة وربع وخمسين ولو قال المدعي عليه كان في يدك امس لم يكن اقرارا بالملك
 قلت يتجه عليه ان الفرق بين المسئلتين جلي لان الأقرار بالاشتراء امس اقرار بالملك المدعي له
 امس اذ لا معنى للاشتراء من ليس ماله بخلاف الأقرار باليد ويصرح به ما في المغن في باب الأقرار
 في صحيفة مائتين وست وعشرين لوقال كان ملكك امس كان مواظدا به ولو قال كان في يدك امس
 لم يواظد به لاحتمال كلامه ان يده كانت من غصب او سقم او نحوه والله اعلم عمر الشهبان
 القوه دعوى
 رحمه الله

فرغت بتوفيق الله تعالى من استنساخ هذا المجلد وهو المجلد الثالث وآخر ما وجدته من فتاوى علانا في الاحكام الفقهية
 على مذهب الامام الثاقب ومتممات الائمة الشافعية رضي الله عنهم ضخمة يوم الاصدان مع ولشرين من شوال الحرام من شهر
 سنة الف وثلثمائة واثنين وثمانين هجرية المصادف للعيد الابدي ولشرين من ثمرات الزمان من شهر الذيقعة وثلث
 وستين ميلادية وذلك في غرفة تدريس الواقعة في الزاوية الشمالية الشرقية من الفناء العالي من جامع حضرة
 الشيخ عبدالقادر الجيلاني قدس سره في بلدة بغداد المحوسنة وهنئ الله ان يوفقنا لطبع المجلدات الثلاث كادقن مجموعها و
 استنساخها المرة تكملة ذلك على يد السيد دانا الحاج لهذه الفتاوى عبد الكريم ابراهيم ابراهيم الكون شهيد زور المدعي الشيخ في
 سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ١٣٨٤ هـ ١٩٦٢ م